

اكل يوم اوله جازي عنه وذكره شيخنا ابن عمير في كتابه  
 ابن عمير في الاضطرار كما روى في نسخة من كتابه  
 توفيت قبل ان يقضى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 وقال بعض الناس اذا بلغت الابن عشر من قبضها ارجوها فان  
 وحبها فترحل او باعها فورا واحتمل الا سقلا الزكاة فليس  
 عليه ولا كذا في غيرها فأتى فلا يشي في ما له **قلت** اهل  
 ما في عشر من ثمنها لو دى منها ثمنين ليس في صبيغ العسل ولم يقبل  
 اصواته هذا الاحتمال لان الاحتمال المتوفر المال لا لا يراه واما  
 الاحتمال في مختلفه في كرامته فورا في الحيا لا لا يراه واما  
 لا يراه وقال في حكمه ولا قول الامام ابي حنيفة في هذه **فرا**  
 في كتاب الطرح الذي اعلاه ابو يوسف في جوابه في قوله  
 ما روى في نسخة من حديثه لا يفرق بين حتم ولا حتم بين متفرق  
 حتمه في الصدقة قول ابو يوسف في كل الاحوال في اسقاط  
 الزكاة لغيره بل في غير عهد من عهد ما من الزكاة على ان يكون  
 الشئ عند الشاخر رواية الاحتمال لا لا واستدلوا بانها  
 امتنع عن الوجوب لا ابطال على العز لا في رعايتها في لا يمتثل  
 فيكون عاصيا والفرار في كفاية حتمه كذا في الخطوط وعلى هذا  
 فلا يرد عليه ان متطوق ولا معهود لان العمل فيها بعد الوجوب  
 واما التغير فهو ايضا في وجوب الاداء المتغيرين من وجوب

هذا الزام به ولا تاقض ولا رطله كذا ولا في غيرها وجوب الوفاق  
 والذي اطلقه المصنف في وجوب الاداء في الامور واستدل على قول  
 باب في الخيرة في النكاح في قوله ان نكاح رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن النكاح فقلت في ما في النكاح قال شيخ ابن البرجل  
 وبنو ابنته يعصداق وبنو اجتهاد الرجل وبنو اجتهاد يعصداق وقال  
 بعض الناس ان نكاح الرجل في نكاح من نكاح النكاح في نكاح الشرط  
 باطل وقال بعضهم النكاح والشفاء رجا في الشرط باطل وذا في الشرط  
 في ذلك ان ابن عباس لا يرى كفاية النكاح باسما فقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح يوم حبه وكن طوم الطول انسيه وقال  
 بعض الناس ان احسان حتى يقع فان نكاح فاسد وقال بعضهم النكاح  
 جائز والشرط باطل **قلت** في هذا الاحتمال ان كان كذلك  
 فماذا عليه **واما النكاح** فلهذا عندنا الامور في نكاحه وخاله  
 معلومة فابوصفها يقول مالك حين يرضع صيدا قوا وحين مهر  
 المثل لم يبق شقار والفقهاء يقولون صح ما لم يرضع التي يتعلق لان  
 الشفاه ما هو ذم من شقار النكاح اذا رضعت رجلا فاذا كان  
 فيه يتعلق لا ترضع برجل ستة اشخار رضع رجل فتمت هذا هو  
 الشفاه وغيره يقولون في هذا فان ما اذا قال بعض الناس  
 ان نكاح جائز والشرط باطل وان كفاية المهر فيها فلو يرضع بها من قال  
 ان نكاح فاسد والشرط باطل فلا رطله في الشرط الذي ذكره وان قال

وقال في كفاية المهر في  
 والشرط باطل في

King Fahd University of Petroleum & Minerals

Copyright © King Fahd University